

"مونتير" تدعم مطالب المعتقلين بسجن العقرب بهزلية اغتيال النائب العام



السبت 23 يوليو 2016 02:07 م

وجه المعتقلون على خلفية القضية الهزلية المعروفه اعلاميا "باغتيال النائب العام " استغاثة لكل المنظمات الحقويه وجميع المعنيين بحقوق الانسان وطالبوهم بزيارة عاجله لمقر احتجازهم بسجن العقرب سيء السمعة خاصة عنابر وزنازين الحبس الانفرادي الخاصة بهم

وأعلنت "هيومن رايتس مونيتور" فى بيان لها منشور اليوم السبت بصفتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعى فيس بوك عن دعمها الكامل لمطالبات المعتقلين بزيارة وفد حقوقي لتبيان وضع المعتقلين عن كُتب، ورفع الانتهاكات الممنهجة بحقهم، وتوفير الدعم الكامل لهم، وناشدة المقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان التدخل لمتابعة الأوضاع الإنسانية، وذلك في ظل انهيار منظومة العدالة، وقتل وتعذيب واغتصاب المواطنين، وحتى التمثيل بجثثهم، والذي أصبح أمرا اعتياديا في مصر

وقالت المنظمة أن الطرف الأمنى والإنتهاكات مُعلق مصير آلاف المُعتقلين والمختفين قسرًا على مرأى ومسمع وتحت ناظري الدولة التي اتخذت التعذيب والقتل والسجّل وكافة أنواع التعذيب المُمنهج واهدار الكرامة كوسائل تصل بها إلى استقرار النظام الأمنى وتثبيت أركان الدولة التي اتخذت من الأعمال الإرهابية ذريعة لقمع المواطنين

وأضافت المنظمة فى بيانها أن كل الإنتهاكات المُمنهجة والعنف الفج ضد المواطنين أصبح مُبررًا ومُباكًا، فقد جعلت سلطات الانقلاب الطرف الامنى غطاء قانونى لجميع الانتهاكات المتوالية في حق المواطنين، بجانب الدور المتخاذل للمنظمات الحقوقية والانسانية في التعاطي مع تلك الانتهاكات الممنهجة

وذكرت المنظمة أن التقارير الحقوقية المدعومة بشكاوى أهالي المعتقلين تؤكد أن ظروف الاحتجاز غير آدمية داخل السجون التى يقع بها العديد من المعتقلين السياسيين من قيادات من المعارضة المصرية على رأسهم قادة في جماعة الإخوان المسلمين الذين تنسحب معاناتهم على أسرهم بشكل متضاعف فى ظل منع الزيارة عنهم منذ نقلهم الى العقرب ومع تجاهل سلطات الانقلاب للدعوات والمناشدة بتحسين أوضاع السجون المكتظة بالمعتقلين ما يتسبب فى وقوع حالات وفاة بما يخالف مواد الدستور والقوانين الدولية فى ضرورة حماية المحتجزين والحفاظ على أمنهم وسلامتهم

وتابعت مونيتور فى بيانها أنها وثقت شكاوى أهالى المعتقلين بقضية اغتيال النائب العام والتي أكدت على اخفائهم قسرًا بمدد متفاوتة مورست عليهم خلالها صنوف من التعذيب الممنهج للاعتراف بصلتهم بهذه الجريمة التى لا صلة لهم بها ومنهم "محمود الأحمدى" الذى تم اخفائه قسرًا بتاريخ 29 فبراير 2016 والطالب "أحمد حجازي" الذى تم إخفاؤه بتاريخ 22 فبراير 2016 مؤكداً على أن الاعترافات التى تم انتزاعها مكن الطلاب تحت وطأة التعذيب قد تؤدى بهم الى الاعدام مثلما حدث فى قضية عرب شركس من قبل

ونشرت المنظمة رسالة أحد المعتقلين فى القضية الهزلية والتي يصف فيها الظروف المأساوية التى يعيشونها داخل مقبرة العقرب حيث قال " أن اجسادهم لم تتعرض لأشعة الشمس من وقت اعتقالهم وهو ما يجعل فرصة انتشار الأمراض والأوبئة عالية جدًا، كما أن زنزانه الحبس الانفرادي بات بها عدد اثنين وثلاثة من المعتقلين، وهو ما يخالف تصميم الزنزانه التي لا تصلح الا للفردى، بجانب الحرمان التام من المياة والمُستلزمات الشخصية، والنظافة الشخصية التي هي أحد الحقوق الأساسية للمعتقلين وفق القواعد النموذجية لمعاملة السجناء، ومن بين المعتقلين الطالب "أبو بكر السيد عبد المجيد محمد علي"، 22 عامًا، طالب بالفرقة الثالثة كلية "هندسة _ قسم ميكانيكا"، ويقوم بمنطقة "الابراهيمية _ حفاظة الشرقية"، تم اعتقاله فى 25 فبراير 2016، حال تواجهه بمنزله فعيد الفراش حيث كان

قد أجرى عملية الرباط الصليبي قبل اختفائه بعدة أيام ولم يتمثل للشفاء، و تعرض "أبو بكر"، في بداية اعتقاله لجميع أنواع التعذيب من "صعق بالكهرباء وضرب بالهراوات الخشبية "الشوم"، وتم اخفائه قسرًا لمدة أسبوعين، للاعتراف بجريمة لم يرتكبها و أصيب مؤخرًا بفقدان ذاكرة فلم يتعرف على أي فرد من أسرته في آخر جلسة له

وأضاف المعتقل في رسالته أن هناك أربعة معتقلين معرضين للإصابة بنفس الحالة، بجانب المماثلة والتعنت الدائم في نقل المصابين بشكل عام إلى المستشفى لتلقي العلاج بالمخالفة لحق الخدمات الطبية في القواعد النموذجية لمعاملة السجناء

كما أن عددًا من المعتقلين يعاني من امسك متواصل ومنهم "أحمد جمال هنداوي - حذيفة المنشاوي- إسماعيل حسن مصطفى"، حيث تم منعهم من دخول الحمامات إلى أن أصيبوا بحالة تسهم ، ولم يتم الالتفات لهم إلا بعد الدخول في إضراب عام، مؤكدين أن من ذهب منهم للعرض على الطب الشرعي، لم يغادروا السيارة التي قامت بنقلهم ولم يعرضوا على طبيب، وعاود وهم "محمد الاحمدي- عبدالله ابو النيل- أحمد حجازي - محمد السيد - محمود الطاهر- محمد دراز - أبو القاسم - حمدي جمعة -إسلام مكاوي- عبدالرحمن كحوش"، دون عرض على الطبيب

وذكر أيضا المعتقل في رسالته أن اثنان من المعتقلين جراء التعذيب في مقر أمن الدولة أصيبوا بالصمم في الأذن اليسرى، بجانب إصابة البعض بخلل في الجهاز العصبي نتيجة استخدام الكهرباء في التعذيب الممنهج لجبرهم على الاعتراف بتهم لم يرتكبوها مثل "أحمد حجازي -محمد الأحمدي - محمود الطاهر- عبد الله أبو النيل - محمد السيد"، بجانب عدم القدرة على النوم نتيجة التعذيب، في أماكن حساسة وأماكن اصابات، وأمراض القلب والضغط وحالات الاغماء المتكررة دون عرض على طبيب، وانعدام الاضاءة وهو ما عرض البعض لفقدان البصر نتيجة انعدام الرؤية، بالإضافة إلى حرمان البعض من التواصل الأسري عبر الزيارات بما يخالف المادة رقم (27) من اللائحة الداخلية للسجون

وبينت مونتيرور صورة أخرى من الانتهاكات التي تعرض لها الطلاب وقالت أنه منذ أن بدأت امتحانات الجامعات والثانوية العامة، والاهالي في معاناة و روى والد أحد الطلاب المعتقلين، إنه منذ شهر إبريل ن 2016، وهو يسعى لإنهاء أوراق ولده لخوض الامتحانات،

موضحا أن المعاناة تبدأ من رفض إدارة السجون دخول أي أوراق أو أقلام أو كتب دراسية، وتطلب تصريحًا من النيابة، وعندما يتم إعطاؤهم صورة من تصريح النيابة يطلبون ورقة إثبات قيد، بعد تخطي كل هذه العواقب تخضع مسألة دخول الكتب ومستلزماتها لمزاج الضباط الموجودين، فإذا كان مزاجهم على ما يرام وافقوا على إدخال بعضها، وإذا كان مزاجهم متعكر يرفضون دخول الكتب ومستلزماتها، بزعم أنها تعليمات بالرغم من وجود تصريح نيابة وشهادة إثبات القيد، وبعد ذلك من الممكن أن تقابل تلك الاجراءات برفض إدارة الجامعة أو المدرسة المعنية لتكامل مجهودات الأسرة بالفشل

وشجبت "مونتيرور"، الاجراءات التعسفية والانتهاكات غير الآدمية بحق معتقلي "العقرب"، مؤكد أن انتهاك القانون صار نهجًا أساسيًا في التعامل مع المعتقلين، وهو تعذيب ممنهج يرقى لكونه جريمة ضد الإنسانية بحسب اتفاقية روما التي تقتضي محاكمة السلطات المسؤولة أمام المحكمة الجنائية الدولية انطلاقاً من المادة (5) و (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

وطالبت المنظمة سلطات الانقلاب بالالتزام بالمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء وكذلك الإلتزام بتعهداتها الدولية بالقوانين الدولية الخاصة بمعاملة المساجين واتفاقية مناهضة التعذيب وتحمل سلطات الانقلاب المسؤولية التامة والكاملة عن حياة المعتقلين داخل جميع أماكن الإحتجاز الرسمية والغير رسمية